« دائرة فرعية خاصة لانقاذ اليهود في البلدان العربيـــة والعمل على تهجيرهم الـــى اسرائيل » .

ان هذا التشكيل الجديد للدوائر الصهيونية ، واعادة تعيين المهمات الملقاة على عاتقها في ظل الدولة اليهودية ، يؤكد على مجموعة بارزة من الحقائق التي يصعب تجاهلها . فالمنظمة الصهيونية ـــ الوكالة اليهودية (وهما اسمان لمسمى واحـــد) قامت بدور « حكومة الظل » خلال الانتداب البريطاني على فلسطين . والوصف الذي جاء عنها في تقرير لجنة بيل ـــ من انها « حكومة قائمة جنبا الى جنب مـــع الحكومة المنتدبة » ـــ ينطبق عليها تمام الانطباق . أما عندما انتقلت « حكومة الظل » الى مقاعد الحكم الفعلي لدى اعلان قيام الدولة وتأليف الحكومة المؤقتة ، فان المنظمة الصهيونية لم تشأ ترك الساحة وتصفية أعمالها . بل فرضت على نفسها الاستمرار في ظل ما قيل انه مبدأ الفصل التام بين صلاحياتها وسلطات الحكومة . ومن الواضح ان معظم المهمات التي أنيطت باللجنة التنفيذية للمنظمة ـــ الوكالة هي من الامور التي تقع ضمن سيادة الدولة وتخضع لاشرافها .

معنى ذلك ان المنظمة الصهيونية تابعت ممارسة وظائفها كهيئة عامة الى جانب دولة اسرائيل . وهذا على الرغم من « ان نهاية الانتداب البريطاني وقيام دولة اسرائيل في ١٤ أيار (مايو) ، ١٩٤٨ ، قد أنهت السلطة القانونية للوضـــع الذي تمتعت به المنظمة الصهيونية ـــ الوكالة اليهودية كهيئة عامة . فالامم المتحدة لم تتخذ اي اجراء لتزويد المنظمة بالاساس الحقوقي الذي يؤمن استمرارها . وبما ان خلق دولة اسرائيل كان هدفا سياسيا من اهدافها الرئيسية ، فالمرء قد يستنتج بأن المنظمـــة انتهت الى الحل الآن . لكن الحقائق والوقائع تشير الى استمرارها في ممارسة الوظائف » .

والتقارير الصهيونية الرسمية التي جيء على ذكرها أعلاه تؤكد صحة هذا التحليل . فالدائرة السياسية لدى الوكالة اليهودية تحولت الى وزارة الخارجية ، لكي تأخذ محلها « دائرة العلاقات العامة » . ودائرة الشؤون الاجتماعيـــة أصبحت وزارة الشؤون الاجتماعية ، بينما تحولت منظمة الهاغاناه الى « الجيش الاسرائيلي » . أما دوائر الهجرة والاسكان واستيعاب المهاجرين والاستيطان الزراعي فبقيت « مشتركة » بين المنظمة والدولة ذات السيادة . حتى ان مهمة استقطاب المهاجرين واستجلابهم الى فلسطين بعد قيام الدولة استمرت في كونها من ابرز الوظائف المنوطة بالمنظمة الصهيونية العالمية . والدور المالي للوكالة اليهودية ، من خلال مواصلة الصناديق القومية لحملات الجباية وجمع التبرعات ، يبرز على حقيقته في التقارير الرسمية عن الفترة الممتدة من ١٩٤٦ الى ١٩٥١ ، حيث تقرر اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ان الصناديق المالية الصهيونية قامت « بتمويل المجهود الحربي ضد الدول العربية في أثناء الشهور الاولى من القتال وخلال الفترة السابقة لنشوب القتال » .

لقد تساءلت صحيفة « الجويش ستاندرد » ، الناطقـــة بلسان التحريفيين ، في احدى مقالاتها المنشورة بتاريخ ١٣ شباط (فبراير) ١٩٤٨ ، تحت عنوان « مستقبل الحركة الصهيونية » ، عما تراه سيحل بالمنظمة الصهيونية العالمية لدى ظهور الدولة اليهودية الى حيز الوجود . واستطرد كاتب المقالة مؤكدا : « ومما تجدر ملاحظته ان السؤال اياه لم يطرح بالنسبة للوكالة اليهودية ، لان الافتراض السائد في كل مكان يشير الى تعذر وجود الوكالة جنبا الى جنب مع حكومة الدولة ، بل سوف يتم حلها وتختفي بصورة آلية » .

ان مثل هذه التساؤلات والتوقعات ـــ على ما فيها من تجاهل مقصود لوحدة الحال بين المنظمة والوكالة ـــ تبددت كليا غداة قيام الدولة وتوزيع المهمات بين الحكومة والادارة